التكوين الجامعي الواقع و الآفاق

University formation reality and prospects

عويسي عيسى [1]*، فرحات نادية [2]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)، a.aouissi@univ.chlef.dz

[2] جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)، n.ferhat@univ.chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2022/12/14 تاريخ القبول: 2022/12/20 تاريخ النشر: 2023/01/31

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع التكوين الجامعي في الجامعة الجزائرية، و التعرف على جملة التحديات المختلفة التي رفعها هذا القطاع من أجل الوصول إلى تكوين ناجع يرقى إلى بلوغ مقاصد التنمية لتلبية جميع المتطلبات للمجتمع لاسيما منها متطلبات سوق الشغل, والتي من بينها رفع قدرات التأطير وزيادة عدد الهياكل البيداغوجية وتحسين برامج التكوين...الخ، فبالرغم من الجهود المبذولة للنهوض بالتكوين الجامعي إلى مصاف الدول الكبرى، إلا أنه ما يزال يعاني الكثير من المشكلات التي تعيق الوصل إلى تكوين جامعي ناجع بكل المقاييس، وهو ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذه الورقة من خلال عرض واقع التكوين الجامعي بالجزائر ومن ثَّم اقتراح بعض التوصيات لتدارك النقائص و المشاكل.

كلمات مفتاحية: التكوين.، الجامعة، التكوين الجامعي،الواقع، الآفاق.

Abstract:

This study aimed to stand on the reality of university formation in the Algerian university, and to identify the various challenges raised by this sector in order to reach an effective formation that amounts to achieving the goals of development to meet all the requirements of society, especially those of the labor market, which include raising Supervising capabilities, increasing the number of educational structures, improving training programs... etc. Despite the efforts made to advance university formation to the ranks of major countries, it still suffers from many problems that impede access to effective university formation by all standards, and this is

* المؤلف المرسل

what we will try to address from Through this paper, by presenting the reality of university formation in Algeria, and then suggesting some recommendations to remedy the shortcomings and problems, and to approach the horizons and goals underlined.

Keywords: formation; university; university formation; reality; prospects.

.

1. مقدمة:

مرت الجامعة الجزائرية بمراحل عديدة وهذا بالنظر إلى تغير السياسات و الاستراتيجيات التعليمية ، التي من أبرزها انتهاج نظام كلاسيكي(مرحلة ليسانس, مرحلة الماجستير ثم مرحلة دكتوراه العلوم) و استقلالية الجامعة وهذا إلى غاية سنة 2003 ,بعدها انتقلت من النظام التقليدي الكلاسيكي إلى نظام الـ "ل م د"، بتقديم طلب لتطبيق الليسانس نظام جديد ليشرع في تدريسه بدء من سبتمبر 2004 ،وذلك بالترخيص لـ 10 مؤسسات جامعية بتدريسه كنموذج، وجاء المرسوم التنفيذي الذي ينظم العملية تحت رقم 04-1371 المؤرخ في 21 نوفمبر ،2004 وكانت البداية التي أسست لانطلاق هذا النظام, و باعتبار أن الجامعة تسعى لتكوين الإطار الكفء, لأجل هذا خضعت الجامعة الجزائرية لمجموعة من القوانين لحوكمة هذا النظام بغية الرقي بالجامعة، من اجل تحسين التكوين الجامعي، وتلاؤم نظام التكوين العالي مع باقي الأنظمة التكوينية في العالم واقتراح مسارات تكوينية متنوّعة وتكييفها مع الحاجيات الاقتصادية, تسهيل حركية الطّلبة وتوجيههم, تثمين العمل الذاتي للطّلبة, تنصيب إجراءات لمرافقة الطّلبة في أعمالهم تثمين المكتسبات وتسهيل تحويلها, تنمية التكوين عبر مختلف مراحل الحياة، إلى جانب التكوين الأوّلي, وأخيرا فتح الجامعة والتكوين على العالم الخارجي .

1- 1مشكلة الدراسة:

يحظى التكوين العالي الجامعي باهتمام متزايد في معظم المجتمعات و المتقدمة النامية على حد سواء باعتباره الرصيد الاستراتيجي الذي يغذي المجتمع بكل احتياجاته المختلفة للطاقات البشرية التي يحتاج إليها للنهوض بأعباء التنمية في مجالات الحياة المختلفة و يوفر الرؤيا العلمية و الفنية المتخصصة حول مختلف القضايا المتعلقة بكافة مجالات التطور, و التكوين الجامعي يساعد في نشر المعرفة من خلال عملية التدريس و تطبيق مناهج المعرفة في حل مشكلات المجتمع من خلال ما يقدمه من الأبحاث و الدراسات و المعارف جديدة, و مما لاشك فيه أن مختلف التكوينات مرتبط

ارتباطا وثيقا بالتغير الاجتماعي الحاصل على جميع الأصعدة السياسية و الاقتصادية و الثقافية يتأثر بالسلب أو الإيجاب وفق المعطيات و المنتجات الجديدة في عالم الأفكار و المعرفة و من ثم كان لزاما على الفاعلين في السياسة التعليمية تبني استراتيجيات تتماشى ومستجدات العصر بتبنيها معايير الجودة , كيف تمت المواكبة التكوينية في ظل التغيرات الجديدة؟ و ما هو واقع التكوينات الجامعية بالجزائر على ضوء المعايير الجديدة ؟

1-2فرضيات الدراسة:

فرضيات البحث تبعا للتساؤلات السابقة ندرج الفرضيات الآتية:

1 - تتبع الجامعة الجزائرية نمط التكوين القائم على تبليغ المعرفة .

2- لا يحقق التكوين الجامعي المتبع الأهداف المرجوة منه.

1-3أهمية الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مردودية الجامعة من خلال مايلي:

1 - عرض الأهداف و الغاية من التكوين الجامعي .

2- الوقوف على واقع التكوين الجامعي الحالي في الجامعة الجزائرية.

1 –4المنهج: استعمل المنهج الوصفي لطبيعة الدراسة, فهو طريقة لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة، ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث".

1-5الإطار النظري للدراسة:

1-5-1 تحديد المفاهيم:

تعريف التكوين: يعرف التكوين على أنه "عملية تعلم سلسلة من السلوك المبرمج أو متابعة مجموعة من التصرفات المحددة مسبقا"(محمد عبد الفتاح الصيرفي، 2113 ،.ص 2 و3)

كما يعرف على أنه "عملية شاملة ومعقدة تتناول جميع التدابير اللازمة لإيصال الفرد إلى وضع يخوله بالاطلاع بوظيفة معينة وإنجاز المهام التي تتطلبها وجعله قادرا على متابعة عمله"(حسن حلبي، 1982 ،ص25)

ويعرف التكوين كذلك على أنه عبارة عن عملية تعديل إيجابي ذي اتجاهات خاصة تتناول سلوك الفرد من ناحية مهنية أو وظيفة، وهدفه اكتساب معارف وخبرات من أجل رفع المستوى، فهو وسيلة لإعداد الكفاءات المؤهلة للعمل الناجح والقابلة للتوظيف الفوري في الإطار المهني، ليغير المستوى المعرفي من جهة بتنميته وتزويده بالمعارف المطلوبة، ومستوى المهارات وكذلك السلوكات من جانب آخر(بوعبد الله، 1998 ،ص10)

التعريف الإجرائي : التكوين هو اكساب الفرد مهارات و معارف معينة بقصد رفع مستوى أدائه،وتوفير كل ما هو ضروري من اجل القيام بعمل ناجح .

الجامعة الجزائرية:

يصعب إعطاء تعريف دقيق للجامعة الجزائرية، فتعرف وفق المنظور القانوني حسب المرسوم رقم 03 – 579 المؤرخ في 23 أوت 2004 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة. تعتبر الجامعة في الجزائر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي (الجريدة الرسمية الجزائرية ، 2004 ، ص 23)

تعريف التكوين الجامعي:

يعرف التكوين الجامعي بأنه تأهيل القوى البشرية العليا أو رفيعة المستوى لكي يقوم بالترشيد والبحث العلمي وإنتاج المعرفة وتطبيقاتها العلمية المباشرة، وتنظيم إدارة المجتمع والدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا(علي أحمد ، 2000 ،ص47)

التعريف الإجرائي : هو برنامج منتظم في المعارف والمؤهلات والسلوك يتلقاه الطالب المنتمي للجامعة في فترة محددة,يؤهله ليكون عنصرا فعالا في المجتمع يساهم في عملية تنميته.

تعريف الواقع:

يستند ابن خلدون في تصوره للواقع إلى ضرورة التفرقة بين نوعين من الواقع أولهما الواقع السماوي وثانيهما الواقع المحسوس.

فالأول يتميز بعدم إدراكنا له وعدم تمكننا من التوصل إليه وبرهنته، يقول ابن خلدون في مقدمته: " وأما ما كان منها في الموجودات التي وراء الحس، و هي الروحانيات ويسمونه العلم الإلهي وعلم ما بعد الطبيعة فإن ذواتنا مجهولة رأسا و لايمكن التوصل إليها ولا البرهنة عليها لأن تجريد المعقولات من الموجودات الخارجية وإنما هو ممكن فيما هو مدرك لنا".أما الواقع المحسوس فهو القابل للمعرفة عن طريق العقل وفي هذا الإطار يعتقد ابن خلدون أن هناك نوعين من المعرفة، صنف طبيعي يهتدي الإنسان إليه بفكره وصنف نقلي يأخذه عمن وضعه".

فالمعرفة عند ابن خلدون عملية تطابق بين العقلاني والواقعي، فموقفه من الواقع هو موقف العالم الواقعي الذي لا يدرس إلا ما شاهده وأما ما غاب عنه أو ما لا يمكن أن تجرى عليه التجربة فيتركه ويبعده عن بحثه.

2-التكوين الجامعي:

تمهيد: نظرا لأهمية التكوين و خصوصيته, خاصة في الجامعة سنتطرق الى نماذجه ومكونات العملية التكوينية ثم الأهداف

2-**1نماذج التكوين الجامعي: ا- حسب الطبيعة:**

التكوين الدمجي المتمركز حول تبليغ المعرفة: يعرق بالنموذج التقليدي، يتمركز هذا النموذج حول مسألة تبليغ أو تلقين المعرفة على مستوى الأهداف والوسائل الديداكتية

وأساليب التقييم، فهو غالبا ما يهدف إلى تهذيب سلوك المتعلم وخضوعه لسلطة الواجب والحق مع تلقينه نماذج وصور جاهزة من المعارف غالبا ما تعتبر ماضية مع الحرص على تحصيل أكبر قدر ممكن من المعلومات والمعرفة(سالم، 2015 ،ص 13)

أسسه ومرتكزاته:

- يهذب سلوك المتعلم ليتقمص القيم الثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع.
- تخطيط المحتويات التدريسية يتم بنظام متمركز حول المادة بأقسام وفروع مرقمة ذات طبيعة يقينية غير قابلة للتعديل.
- طرق التدريس تعتمد على تبليغ المادة إلى المتعلم عن طريق الإلقاء والحوار الموجه الذي يعتمد على الوصف و الإيضاح.
-الوسائل التعليمية تعتمد في معظم الأحيان على الكتاب كوسيلة أساسية للحصول على المعرفة.
-التقويم يعتمد في معظم الأحيان على حفظ ما لقن .
- يغلب على العلاقة التربوية بين الطالب والأستاذ أسلوب التبعية والسلطوية.
-الطابع الإداري جامد غير قابل للتعديل أو التبديل وهو نظام مركزي (حايس، ص16)

التكويني الإنتاجي(المتمركز حول إنتاج المعرفة):يطلق عليه أيضا النموذج الحديث للتكوين، وهو يتمركز حول تعديل سلوك المتعلم من خلال تخطيط وبرمجة مسبقة، تمكن من تحديد السلوكات المراد تغييرها لدى المتعلم، والعمل من خلال أنشطة ديداكتيكية على إحداث التغيير(سالم، 2015 ،ص13)

يهدف الى جعل المتعلم عنصرا فعالا، يؤدي إلى تقليص أي هيمنة خارجية، فهو يهدف إلى تكوين الفرد المتشبع بقيم الاستقلالية والحرية والمبادرة والتواصل التربوي والاجتماعي، علاوة على إكسابه المهارات والقدرات اللازمة لتمكنه من مواجهة المواقف الحياتية والقدرة على الإدماج في سوق العمل بأنشطته الاقتصادية المتاحة(حايس، دت، ص 17)

أسسه:

-الوسائل التعليمة تتعدد بالإضافة للكتاب هناك الوسائل الرقمية والتكنولوجيات الحديثة وجميع المصادر المتعددة.
-يبرز فيه المتعلم كجانب نشط في الحصول على المعرفة من خلال البحث في فيض من المعلومات والمصادر لتبرز المقدرة على التحكم الشخصي في الأنشطة التعليمية.
-العلاقة مع الأستاذ المكون علاقة تفاعل وشراكة لا تعتمد على التسلط، وهو ما يجعل طرق التدريس متنوعة
-تكوين طالب متشبع بقيم الحرية والمبادرة ويعتمد على ذاته.

-التقويم يكون بإيجاد الفارق بين الهدف المنشود والهدف المراد الوصول إليه وتصحيحيه والاعتماد على التقويم المبدئي التكويني والتغذية الراجعة.
-التنظيم الإداري يمتاز بالمرونة ويسمح باتخاذ القرارات وسيولة المعلومات من أسفل إلى أعلى، ومن أعلى إلى أسفل، بصورة تفاعلية وبمشاركة جماعية(الحايس، د ت، ص 28)

نماذج التكوين الجامعي: ب- حسب الحاجة:

التكوين المهني: ويتم في مراكز التكوين المهني لإعداد فئة العمال المهنيين الذين يمتلكون المهارات اللازمة لمهنة معينة، ويتضمن الجانب العملي، والمعلومات الفنية والنظرية، ويمكن هذا التكوين صاحبه من شغل منصب عامل مهني أو عامل ماهر في مؤسسات مختلفة ذات نشاطات متنوع(أحمد مصطفي ، 2016، ص 35-36):

التكوين الفني(التقني): ويطلق عليه أحيانا التكوين المتوسط، ويتم في المعاهد التكنولوجية والإدارية المتخصصة، ويختص بإعداد التقنيين والتقنيين السامين في مختلف التخصصات، ويوفر هذا التكوين لصاحبه مهارات فنية، علمية دارية، ويضمن له شغل منصب تقني أو تقني سامي في المؤسسة المستخدمة.

التكوين التخصصي (العالي): ويتم في المعاهد والمدارس العليا والجامعات، ويوفر لصاحبه قدرا عال من المهارات العلمية والفنية والإدارية، ويتحصل بموجبه المتكون على شهادة عليا كشهادة مهندس، محاسب، طبيب...، ويضمن له شغل منصب عامل مختص في المؤسسات المستخدمة.

التكوين المستمر: ويعرف بمجموع النشطات التي تتجاوز معنى التكوين الأساسي، حيث يسمح لكل شخص أن يدعم تكوينه في كل الميادين عل مستوى المهارات المكتسبة في الحياة المهنية والاجتماعية...إلخ، ويهدف هذا التكوين إلى تسهيل عملية تكيف العمال مع التغيرات التقنية وظروف العمل وتسير الترقية الاجتماعية بفضل ما يوفره هذا التكوين من تأهيلات لتقليص الهوة بين مكتسبات العمال المعرفية ومتطلبات العمل ويتضمن الرسكلة المهنية، الترقية المهنية، الدراسات العلي المتخصصة (عز الدين أمين ، 1964 ،ص47-50):

.

2-2أهداف ووظائف التكوين الجامعي:

-إعداد الفرد مهنيا، وتدريبه على مهنة معينة قصد رفع كفايته الإنتاجية، وإكسابه معارف ومهارات جديدة، وتمكينه من حسن استغلالها واستثمارها في مواقع عملية مختلفة، وفي أقل وقت ممكن(اقطي، 2009 ،ص34)

-بناء و تكوين شخصية الطالب عن طريق تزويده بمعارف وخبرات تجعله فعالا في تخصصه بقدر يستجيب فيه لحاجاته.

-تنمية روح البحث العلمي من خلال تدريب العقل وتمرينه بتحضير الطالب على الارتياد إلى المكتبات، وحضور المسابقات الفكرية وممارسات النشاطات الثقافية لتنمية شخصيته تنمية متكاملة.
-وظيفة تغيير وتعديل في سلوك الفرد ، واكتسابه أساليب جديدة تتفق مع ميوله وتؤدي إلى إشباع حاجاته والاستجابة لقدراته، وتعمل على تحقيق أهدافه.
-تنمية وتطوير البحث العلمي(هارون، 2010 ،ص43)
-تكوين طالب قادر على تنمية وإنتاج ونشر المعرفة.
-إعداد فرد قادر على التغيير الاجتماعي الهادف(سالم، 2015 ،ص19)

2-**3أسس التكوين الجامعي:** يجمع المفكرون والمهنيون المهتمون بالجامعة على أن الهدف الشامل للتكوين بالجامعة هو تنمية شخصية الطالب بجميع أبعادها، وبالتالي قيمة المجتمع وخدمة المجتمع، فخدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا وتقدم العلم أهم ما يهدف إليه التكوين الجامعي وذلك بالاعتماد على الأسس التالية(بوفلجة غياث ، 1991 ،ص36):

الشمول: يتناول هذا الأساس مدى إحاطة الأهداف العامة للتكوين مجتمعة بكل المجالات التي يسعى التكوين في الجامعة إلى تحقيقها في مجال نمو الطالب والمجتمع، فعندما يتناول الهدف شخصية الطالب بأبعادها المختلفة النفسية والمعرفية والجسمية والاجتماعية فلا بد من الإحاطة بهذه الأبعاد المختلفة مجتمعة.

التكامل: يعني هذا الأساس مدى ترابط هذه الأهداف العامة مع بعضها البعض، بحيث لا تكون متعارضة أو متناقصة فيما يتعلق بعلاقة المواطن بالمجتمع.

الواقعية: يؤكد هذا الأساس على ضرورة اقتراب الأهداف العامة للتكوين الجامعي من الواقع، و أن لا تكون مثالية، نما تستند إلى الوقائع وتعتمد على المنهجية العلمية

المستقبلية: يتضمن الهدف دائما طموحا وتوقعا مستقبليا وتطويرا للأحوال الراهنة وتجديدا واعتناء بها سواء على مستوى الفرد أو المجتمع.

القابلية للتطبيق: يؤكد هذا المبدأ على ضرورة صياغة الأهداف العامة للتكوين الجامعي بشكل قابل لان يطبق ويترجم إلى الواقع العملي، و لا تبقى هذا الأهداف نظرية غير قادرة على الاستجابة لمتطلبات الواقع و أن تتحول إلى ممارسات وظيفية على أرض الواقع.

2-4 أركان العملية التكوينية:

حتى تقوم المؤسسة الجامعية بالوظائف التي أنشأت من أجلها، فلا بد لها من أطراف فاعلة ومتفاعلة، تلك هي الأركان الرئيسية في العملية التكوينية وهي: هيئة التدريس، الطالب، الهيكل الإداري والتنظيمي، وأي تغيب لأحد هذه

الأطراف معناه اختلال أركان هذه العملية، وبالتالي تراجع الجامعة عن الهدف الذي أسسها من أجله المجتمع.

هيئة التدريس:

تعتمد الجامعة على مجموعة من الباحثين والدارسين، الذين لا يقتصرون على تلقين المعلومات الموجودة في الكتب للطالب فحسب، بل يتعاونون معهم على اكتشاف الطريق الأمثل لاستخدام الوسائل العلمية، هو ذلك الذي يشترك مع طالبه في تحقيق نمو ذاتي يصل أعماق الشخصية ويمتد إلى أسلوب الحياة، فهو بذلك يتعرض حتما للاطلاع على النقائض وبعض المشاكل وإثارة أسئلة من شأنها إثراء بحثه وتنشيطه. (سليمة حفيظي ، 2005 ،ص 91 .)

وعلى اعتبار أن الأستاذ الجامعي حجر الزاوية في العملية التكوينية لأنه القائم على هذه العملية بوصفه ناقل للمعرفة و مسؤول عن السير الحسن للعملية التربوية والبيداغوجية في الجامعة، فبالإضافة إلى ذلك فهو يقوم بمهام عديدة على مدار العام كالتدريس، الإشراف على مذكرات التخرج أو التدريبات الميدانية، الاجتماعات البيداغوجية و الإدارية، المشاركة في تحضير الامتحانات وتصحيحها...الخ. (فضيل دليو وآخرون ، 2006 ،ص91)

ونجد الأستاذ الجامعي أيضا رجل إداري، توكل له مهمة إدارة مؤسسات التعليم العالي والجامعي، فنجده رئيسا للقسم، أو عميدا للكلية أو عميدا للجامعة، ويشترط أن يكون من ذوي الرتب العالية، وقد تغلب على العامل بالتدريس الوظيفة الإدارية ولكنه يظل رسميا عاملا بالتدريس.

وعلى العموم يحظى الأستاذ الجامعي إضافة لما سبق بالعديد من المزايا نذكر منها على سبيل المثال(إبراهيم مجدي عزيز ، 1994 ،ص80-81):

-انه يحظى بمكانة اجتماعية عالية في مجتمعه.

-يتمتع بالحرية الأكاديمية بالنسبة لما يقوم بتدريسه.

-يتعامل أستاذ الجامعة مع طالب ناضج فكريا وعقليا، وتوجد العديد من القوانين واللوائح التي تحدد وتنظم العلاقة بينهما، بعكس المدرس في التعليم قبل الجامعي.

-تتاح لأساتذة الجامعة فرص عديدة يستطيعون من خلالها تحسين مستواهم الاقتصادي والاجتماعي كالتكوين في الخارج، أو العمل كاستشاريين في بعض الهيئات الحكومية والخاصة، تأليف الكتب والمراجع الجامعية وغيرها .

ونظرا لهذه الامتيازات وغيرها فان ذلك كان سببا في ارتفاع وتطور هيئة التدريس في بلادنا، وهي نتيجة طبيعية للتطور الكلي الهائل في إعداد الطلبة، إلا أن ذلك وازاه نسبة ضعيفة لفئة الأساتذة من ذوي التأهيل العالي المطلوب للإشراف وعلى مستوى ما بعد التدريج أي درجة أستاذ وأستاذ محاضر.

الطالـب:

الطالب الجامعي هو شخص له مستوى علمي يسمح له بالانتقال من المرحلة الثانوية بشقيها العام والتقني إلى الجامعة، وفقا لتخصص يخول له الحصول على الشهادة، إذ أن للطالب الحق في اختيار التخصص الذي يتلاءم ورغبته، إذ يعتبر الطالب أحد العناصر الأساسية والفاعلة في العملية التربوية طيلة التكوين الجامعي، ويمثل عدديا الفئة الغالبة في المؤسسة الجامعية. (رياض قاسم ،مارس 1995 ،,ص 85)

فمن خلال التكوين الجامعي الذي يتلقاه خلال سنوات دراسته في الجامعة يتمكن هذا الأخير من تطوير قدراته واستعداداته الشخصية، وتنمية مهارته بالمعرفة اللازمة في حياته العلمية والجامعية. إلا أن الطالب أحيانا يتعرضون للفشل في دراسته أو عدم القدرة على التكيف مع المناخ الجامعي الجديد وذلك لعدة أسباب - :غياب التوعية التربوية حول أجواء وظروف الدراسة الجامعية في المراحل السابقة لها.

-ضعف الجانب الإعلامي التوجيهي في السنوات الجامعية الأولى حول الفروع المتاحة للطالب، والاختصاصات التي يمكن أن يسجل بها.

ولتجاوز هذه العقبات وجب إحداث إصلاحات في كامل المنظومة التربوية بجميع مراحلها، كما يجب احترام شخصية الطالب واختياره لتخصصه الذي يرغب في دراسته لأنه جزء من شخصيته وميزة تجعله مسؤولا في المراحل اللاحقة.

الهياكل الإدارية والتنظيمية:

إن الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة هو مجموعة القواعد والأجهزة التي يتم بواسطتها تحقيق أهداف التنظيم، ويمكن اعتبار الجامعة إحدى هذه التنظيمات المعقدة نسبيا، وذات ثقافة تنظيمية وأسلوب إداري خاصين لهما أثار على فعالية تسييرها. ففي إطار هذا الهيكل الإداري والتنظيمي تتحدد المهام والوظائف الخاصة بكل فرد في هذه المؤسسة من أبسط عامل إلى قمة هرم الهيكل (أساتذة، طلبة، إداريين، عمال...) ، وأي اختلال أو غموض في هذه المهام أو الحياد عنها فإن ذلك ينعكس على العملية التكوينية ككل، ويعتبر نجاح المؤسسة الجامعية والعملية التكوينية مرهون بوجود إطارات إدارية متخصصة وهيكل تنظيمي محكم ومرن وأفراد واعية، بدون الإخلال بالوحدة العضوية بين الجهازين الإداري والتعليمي، اللذان يساهمان معا في تحسين المردود ورفع الإنتاجية في المؤسسة الجامعية(فضيل دليو وآخرون ، 2001 .ص80-81).

3 - واقع التكوين الجامعي:

إن الأوضاع المتردية للتكوين، تدعو للبحث عن الأسباب وعن وسائل وأساليب جديدة لتطويره وتحديثه، ورفع كفاءته، من أجل أن يكون سبيلا للتجديد والإبداع، فالتكوين في يومنا هذا لم يعد للتكيف مع ما هو قائم فحسب بل يجب أن يكون إعدادا مرنا قادرا على احتواء الجديد ويمثله في حركة دائمة لا تنقطع، ذلك لكي تمنح للطالب القدرة للتكييف مع الجديد دون الوقوع في أزمة تعليمية تكوينية. لذا كان من الواجب المراجعة الشاملة والدقيقة للأسس التكوينية من أجل إعداد إنسان جديد، ويتعذر تحقيق ذلك دون توفر أسس تكوينية مغايرة وبشدة لتلك التي أفرزها هذا الكم الهائل لجيوش الطلبة الذين يلقبون بأصحاب النزعة الاستهلاكية المتضخمة(ثورت فتحي كامل ، المجلد 31 ،1997، ، ص33).

ونوجز الآن بعض ملامح الواقع التكويني:

-الفلسفة التربوية لدينا تنظر للتربية والتكوين كأداة للثبات والاستقرار وتركز على انتشار التعليم لا نوعيته.

فقدان الهدف من التعليم ونسيان طبيعة العلم، و إدراك طبائع الأشياء وأهدافها و وظائفها وهو ما يسميه علماء التربية؛ فلسفة التعليم.

-افتقاد القدرة المنهجية على التحليل النقدي، والقدرة العملية من خلال ما يعرض من مناهج وطرائق تكوينية، على حل المشكلات المتجددة وانتشار الأمية التقنية المتمثلة في غياب المعارف والمهارات الأساسية للتعامل مع الآلات والأجهزة والمخترعات الحديثة.

-يفرز تحليل الوضع القائم للتعليم الجامعي ما يسمى بثقافة الذاكرة، بمعنى تنمية القدرة على الحفظ لدى الطلبة، ومن ثم فإن الامتحان ينشد اختبار قدرة الطالب على تذكر المعلومات المقدمة إليه دون أن يكون له الحق في تجاوز هذا التذكر إلى التحليل أو النقد، لأنها مطروحة على أساس أنها حقائق مطلقة و بذلك يتسم نظام التعليم بطابع اليقين.

-السمة الأساسية في التكوين المعتمد هي السلبية شبه المطلقة للطالب وجلوسه أثناء الدرس للتلقي فقط، دون المشاركة الفعالة وهذه المعاملة قد تكون هي المسؤولة إلى حد بعيد عن الاستقالة والسلبية في التعامل مع معطيات العالم الخارجي.

-تمارس المؤسسات الجامعية في بعض الأحيان القهر والتسلط من خلال ما تقدمه من مناهج وأساليب تدريس تساهم في خلق إنسان غير قادر على فهم واقعه أو تحليله، بذلك فهي تعيق آليات العقل في التطوير والنضج، ومن ثم إعداد طلبة لا يملكون القدرة على الإبداع أو إدارة التغيير أو امتلاك حرية التعبير.

-يركز التكوين في كثير من الأحيان على معطيات قديمة وتقليدية نظرا لعدم توفر المراجع الحديثة والجديدة، فهذا الأسلوب يدعم الامتثال، فهذه الممارسة تحارب الابتكار والتفرد وتناهض الاستقلالية والنقد ويمجد الحصول على الشهادات، ولا يشجع على التعلم الحقيقي الهادف. (زين الدين مصمودي ، 2010 ، ص 265-270)

3-1مشاكل التكوين الجامعي:

رغم ما عرفه التعليم العالي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من تطور كمي بفضل مبدأ ديمقراطية التعليم وما تبعه من إصلاحات، إلا أن نتائجها في الواقع لم تكن في المستوى المطلوب، مع أن المنظومة الجامعية الجزائرية قد حددت أهدافها، إلا أنها وجدت نفسها اليوم تواجه مشكلات عدة أثرت سلبا على نوعية التكوين ودور التعليم العالي وعلاقته بالمجتمع والتنمية،والتي تشكل مصدر خطر على الجامعة الجزائرية حاضرا و مستقبلا، وتجمع مختلف التحليلات والدراسات على تداخل هذه المشكلات رغم تنوعها، وهو ما يسمح لنا بتحديد الرئيسية منها والمهمة والمتمثلة في :

-مشكلة التحجيم أو التدفق الطلابي.

-مشكلة صعوبات التمويل.

-مشكلة الهياكل القاعدية.

-مشكلة التأطير.

مشكلة تنامي أعداد الطلبة (التحجيم):

نتيجة ديمقراطية التعليم العالي، وتزايد الطلب الاجتماعي عليه، يعيش العالم اليوم ومنذ عشريات من الزمن، زيادة مذهلة لعدد الطلبة، والجامعة الجزائرية كغيرها من جامعات العالم تعرف تدفقا طلابيا كبيرا منذ سنويا
،هذه الزيادة الهائلة تستدعي توفير الإمكانات المادية والبشرية التي تؤمن تكوينا علميا يتماشى والمعايير العلمية. فالواقع اليوم يكشف لنا عن توسع كمي للطلبة في مقابل ضعف التكوين وتدني مستوى الشهادات وزيادة بطالة الخريجين، وقلة المؤطرين وهيا كل الاستقبال، ووسائل البحث والتعليم، أي أن هذا التدفق الهائل يفوق طاقة الجامعة الجزائرية و إمكانياتها، وغير موازية لاحتياجات المجتمع.

إن مسألة النمو في أعداد الطلبة مطروحة بقوة خلال السنوات الأخيرة، ويمكن ربط هذه المشكلة بمجموعة من العوامل نذكر أهمها:

-العوامل المرتبطة بمبدأ تساوي الفرص للالتحاق بالتعليم العالي.

-زياد حاجيات المجتمع لليد العاملة المؤهلة والمسايرة لمتطلبات السوق.

-الطلب المتزايد على التعليم العالي نتيجة الوعي الثقافي ولتحسين الحظوظ في العمل لمواجهة شبح البطالة.

-العوامل المرتبطة بسياسات القبول ومركزية التوجه والتقييم.
-مجانية التعليم العالي في الجزائر مع المشاركة الرمزية للطلبة.
إهمال النوعية في التعليم العالي بسبب نقص الموارد التمويلية الذي انجر عنه ضعف إنتاج الش هادات الجامعية، مما أعطى مكانا للتحجيم، ولقد نتج عن مشكل تنامي عدد الطلبة وتدفقهم جملة من المشكلات نذكر منها:
-ازدياد الحاجة للتمويل، حيث أن الدولة عليها أن تخصص ميزانية مناسبة للأعداد المتزايدة سنويا من حيث الإيواء والنقل والمقاعد البيداغوجية التجهيزات وكل الهياكل اللازمة.
-عدم توفر الإطارات اللازمة كما ونوعا وسوء اختيار وتوظيف الأساتذة وعمال الإدارة.
-نقص الفعالية وحافز الدافعية للطلبة والأساتذة وتدني قيمة العلم.
-إهمال البحث العلمي والباحثين.
-هجرة الأدمغة بحثا عن وضع أفضل واستثمار أحسن لطاقاتهم، وتحسين تكوينهم.
إن الجامعة الجزائرية اليوم تواجه صعوبة استيعاب هذا التدفق للحائزين على شهادة البكالوريا في حين نجد أن الدول المتقدمة وفي إطار ما يعرف بالتعليم مدى الحياة قد أوجدت الجامعات الخاصة والجامعات المفتوحة...الخ، مع خلق أنظمة جديدة لاستيعاب أعداد كبيرة من المتعلمين، وهو ما يدعو إلى إعادة النظر في التعليم العالي الجزائري هيكليا ومضمونا وربطه بحاجات السوق والمجتمع، وهذا ما تشهده الجامعة الجزائرية اليوم وما تعيشه من إصلاحات جديدة ولكن السؤال المطروح هل هذه الإصلاحات تستجيب لهذا المشكل؟، وهل السياسات الجديدة ستخفف من هذا التدفق؟ بما تحتويه من إجراءات لضمان تكوين نوعي يتوافق والتوسيع الكمي، مع وجود مشكل آخر يرتبط بصعوبات التمويل وهو ما سنتطرق له في العنصر الموالي.

مشكلة صعوبات التمويل:

يعد مشكل التمويل من المشكلات الرئيسية والحالية للجامعة الجزائرية، فرغم الزيادة التي تخصصها الدولة من ميزانيتها للتعليم العالي، إلا أن هذه الزيادة يضعف تأثيرها بسبب زيادة أعداد الطلبة وارتفاع تكلفة الطالب والتضخم في الأسعار بما لا يسمح بتطوير التعليم وتحديثه، إضافة إلى التحديات المتعلقة بمتطلبات تجويد التعليم العالي وهي أمور مكلفة.
إن الإنفاق على التعليم العالي يعتبر من أهم النشاطات الحكومية في جميع الدول بدون استثناء وقد ازدادت معدلات الإنفاق على الخدمات التعليمية خلال عقدي السبعينات والثمانينات، ورغم هذا يبقى معدل الإنفاق على التعليم العالي

والبحث العلمي من ميزانية الدولة يكاد لا يظهر بالنسبة للقطاعات الأخرى، و هذا بالنظر لحال البلاد

إن الجامعة الجزائرية اليوم تواجه مشكل التمويل في ظل تناقص الدعم الحكومي من جهة وزيادة أعداد الطلبة الذي يتطلب هياكل وموارد مالية وبشرية كبيرة من جهة أخرى، هذا ما أدى إلى قلة الاهتمام بهذا القطاع، مع تناقص الموارد المالية المخصصة له في ظل تزايد الطلب عليه وأهميته في التنمية، وعليه فمشكل التمويل في السنوات المقبلة يعد تهديدا كبيرا للتعليم العالي وتطوره، فالإيداعات المالية للبلاد لا تسمح بالوقوف في وجه هذا الطلب المتزايد دون إيقاف التدفق نحو التعليم العالي، ويمكن ربط هذا المشكل بعدة عوامل نذكر منها:

- التسيير اللاعقلاني، فالمؤسسات الجامعية يجب أن تحسن تسييرها في استعمال مواردها المادية والبشرية المتوفرة بأكثر فعالية.

-تنامي الحاجة للموارد المحلية لتمويل التعليم العالي بسبب المنافسة على حاجات الدولة من مختلف القطاعات مثل: قطاع الصحة، التربية، حفظ الأمن.

-نقص تفتح الجامعة على المجتمع والبيئة الاقتصادية الوطنية والعالمية للبحث عن مصادر جديدة للتمويل.

-مجانية التعليم، وغياب سياسة تعمل على مشاركة الطالب في نفقات التعليم.

-أدى الضعف في أجور الأساتذة الباحثين إلى إحباط نشاطهم البحثي مما اضطرت هذه الكفاءات للهجرة بحثا عن بيئة عمل أفضل، مما أثر على نوعية تكوين الطلبة وإنتاج البحث العلمي.

لقد أدت السياسة الاقتصادية التي أدارت وجهها عن قطاع حساس مثل التعليم العالي والبحث العلمي لظاهرة كثيرا ما أضعفت التكوين والتحصيل العلمي وهي ظاهرة الاكتظاظ داخل الأقسام والمدرجات وسوء أوضاع الطلبة الاجتماعية والأساتذة نتيجة قلة وتواضع المخصصات المالية لهذا القطاع، وخاصة مع الأزمة المالية التي تعرفها البلاد في الآونة الأخيرة والتي وصلت لحد صعوبة تسديد أجور موظفي الجامعة، ناهيك عن تخلي الدولة عن تمويل الكثير من النشاطات العلمية التي تنظمها الجامعات.

مشكلة الهياكل القاعدية والتجهيز:

يعتبر تزايد عدد الطلبة والصعوبات المالية للتعليم العالي من العوامل الرئيسية نتيجة لنقص ضبط الهياكل القاعدية والتجهيز حيث أن مشكل التسيير والاستعمال اللاعقلاني للهياكل القاعدية ونقصها مطروح بقوه، والذي يشكل في كل دخول جامعي ومنذ سنوات مقياس ارتجالي واستعجالي لاسترجاع المحل أو فقدان قطاعات أخرى دون تكيف لها مع وظائفها الجديدة.

وما تجدر الإشارة إليه أن هذه الزيادة في الهياكل ترجع في جزء منها إلى التحويلات في الهياكل من قطاعات الاقتصاد الوطني إلى التعليم العالي, في الوقت الذي يتضاعف فيه عدد الطلبة من سنة لأخرى، فهذه الزيادة المتجهة للجامعة الجزائرية مقارنة بالهياكل الموجودة التي لا تفي بحاجات الطلب والتي ترجع في الأساس إلى السياسات غير المسؤولة، وانعدام التخطيط والإستراتيجيات الجادة والمستقبلية لمقابلة هذه الاحتياجات .إضافة إلى هذا نجد نقصا فادحا فيما يخص المراجع والوسائل التعليمية الحديثة التي تعتبر بمثابة الوسائل الرئيسية لاكتساب المعارف وتحسين المستوى وربط ما هو نظري بما هو تطبيقي، لكننا اليوم نجد الطالب والأستاذ والباحث يشكون من قلة المراجع وقدمها، ونقص الوسائل الحديثة والتجهيزات العصرية المواكبة للتكوين، وخاصة الكتاب الذي هو أكثر الوسائل استعمالا وأداة للبحث والاستقصاء، فهو غير متوفر بالقدر المطلوب، حيث لا يتم تزويد المكتبات بصفة منتظمة بالمؤلفات الحديثة ولاسيما المكتبات المتخصصة، مما يجعل الأساتذة والطلبة بعيدين عن النتائج العلمية الحديثة والبحث الدولي، إضافة إلى تدني نوعية الخدمات الجامعية من حيث الإيواء والنقل والتي لا تسمح للطالب بمواصلة مشواره الدراسي في أحسن الظروف. (محمد بوعشة,2000,ص67-70) كل هذا كان له الأثر الكبير على المستوى التعليمي والبحث العلمي، حيث أصبح انخفاض وتدني نوعية التكوين السمة الملازمة للجامعة الجزائرية.

مشكلة التأطـــير :إن ما يميز العالم اليوم هي التطورات العلمية السريعة والابتكارات التي يعجز الإنسان أحيانا عن ملاحقتها، وبالأعداد الهائلة للملتحقين بالتعليم العالي، ومن ثم لا بد من ملاحقة هذا العصر وإعداد أجيال قادرة على المشاركة فيه وتطويره، وهذا يعني أننا بحاجة إلى أستاذ جامعي يمتلك العديد من الكفاءات والمؤهلات ليكون باحثا وأستاذا في الوقت ذاته ، ولكن الملاحظ اليوم في الجزائر ورغم ما عرفه التعليم العالي من تطور منذ الاستقلال إلى يومنا هذا إلا أنه يتجلى النقص الكبير للتأطير، وهو من المشكلات الرئيسية الناجمة عن اختلال التخطيط بين الأعداد الهائلة للطلبة والهياكل وعدد الأساتذة.

ان الأستاذ هو عماد التعليم العالي والبحث العلمي وأساسه، إلا أن هذا الأخير لم يحسن إعداده ولم يرفع من مستواه المادي والمعنوي ولم تقدم له الحوافز الضرورية للقيام بمهمته، مما أعاق العملية التعليمية ونشاط البحث للوصول للمستوى المطلوب في الجزائر، فقد أدى نقص التأطير إلى سياسات توظيف غير واضحة ساهمت في تدني مستوى التعليم، حيث أنها حددت شهادة الماجستير كحد أدنى، لكن الواقع يكشف عن أصناف أخرى تدرس مما أثر سلبا على نوعية التكوين.

4. خاتمة:

للجامعة دور كبير في المجتمع, يمكن بفضلها تكوين جيل من الطلبـة قادر على المساهمة في تطوير وطنه من خلال التوسع والتدقيق في تخصصه. فالجامعة هي المصدر الأول والأساس لإعداد الكفاءات العلميـة والبـاحثين والمخترعين عن طريق تكوينهم تكوينا يخضع لمعايير العصر. وبالرغم مما وصلت إليه الجامعة الجزائرية ، فإنها وواقعها اليوم يتطلب ولا شك إعادة النظر وإعادة التفكير من أجل بناء قدرة علمية ومهنيـة وثقافية واجتماعية قوامها التكوين الجيد والمتابعة الحسنة للطلبة ، هذا التكوين الذي يتطلب تحول التعليم في الجامعة الجزائرية مـن مستوى التلقين إلى مستوى التفكير.

فالتكوين العلمي وحده يرسي قواعد انطلاق أي تنمية في جميع المجالات التنموية، و إعداد القوى البشرية المتخصصة ومجال توليد الفكر وإعداد الباحثين والقادة في مجالات العلم والإنتـاج, لذا فإن الجامعة الجزائرية اليوم مطالبة بتحسين الوضع القائم فـي الجامعـة خاصة في مجال التكوين الجامعي، حتى تتمكن من تحقيق التنمية المنشودة للـبلاد ،فعليها واجب حتمي هو إعادة بلورة أدوارها وأهدافها وواجباتها بما يتفق مـع مـا تفرضه ظروف التغيير الحضاري والثقافي الحاصل اليوم.

اقتراحات وتوصيات:

- ضرورة تدريب وإعداد الأساتذة الجامعيون على طرق التدريس المتنوعة والحديثة في هذا النظام، فهذا يساهم إلى حد كبير في تحسين و إصلاح نوعية التكوين الجامعي.
- العمل على تنمية روح الإيجابية لدى طالب الجامعة، بتفعيل أدوارهم في العملية التكوينية، باعتبارهم المسؤولون عن تحديد نوعية تكوينهم الجامعي بعد الأستاذ.
- ضرورة وضع برامج جامعية مسايرة للتطورات المعرفية والتكنولوجية الآنية، وتكون متوافقة مع متطلبات سوق العمل.
- تكثيف البحوث والدراسات حول نوعية التكـوين الجامعي، ودراسة مؤشراتها ومعاييرها ومدى تطابق وتوافر هذه الأخيرة في جامعـاتنا الجزائـرية، مع الأخذ بنتائج هذه الأبحاث في سبيل إصلاح و تحسين نوعية التكوين الجامعي.

- ضرورة القيام بدراسات ميدانية من أجل تحديد متطلبات واحتياجات مؤسسات المجتمع وسوق العمل ومحاولة ربطها ببرامج التعليم والتكوين الجامعي.
- ضرورة وضع فريق من الأساتذة والاختصاصيين من أجل تجديد وتحسين في البرامج التعليمية بصورة دورية وهذا لمواكبة التطور والتقدم الذي يشهده العالم.
- توفير الوسائل البيداغوجية العلمية والمتطورة الضرورية والمساعدة على التكوين الجيد للطلبة.
- تحديث البرامج الجامعية ووضع سياسات واستراتيجيات محددة تتجاوب مع هذه المتطلبات الجديدة لان الطالب في هذا العصر بحاجة إلى الإلمام بالعديد من العلوم.
- إعادة تصميم البرامج وتكييفها لتصبح أكثر مواءمة لعصر اقتصاد المعرفة.
- إنشاء المخابر الخاصة التي تعمل على إنتاج نظم الجودة ومعاييرها في العلم والعمل.
- توفير المراجع والكتب الحديثة والمجلات المتخصصة وتطوير الخدمات المكتبية للطالب وربطها بشبكة الإنترنيت لتزويد الطلبة بما يحتاجون من معلومات علمية تمكنهم من توسيع خبراتهم و إنهاء بحوثهم.
- إيجاد سبل الربط بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والتجاري, لان التعاون فيما بينهم يعتبر أحد المفاتيح الأساسية للإبداع وتوفير المهارات الفنية المتخصصة.
- إنشاء مخابر دولية قائمة على الشراكة بغية الاستفادة من الخبرات الخارجية في تطبيقها لهذا النظام.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

1- الصيرفي، محمد عبد الفتاح،(2017),ادارة الموارد البشرية, المفاهيم و المبادئ، دار المناهج، تونس.

2- حلبي. حسن,(1982), تدريب الموظف, منشورات كويدات, لبنان.

3- بو عبد الله، حسن، و مقداد، محمد، (1998),تقويم العملية التكوينية في الجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية.

4- -الجريدة الرسمية الجزائرية ، 2004 ،ص 23.

5- -علي أحمد، مدكور،(2000),الشجرة التعليمية، رؤية متكاملة للمنظومة التعليمية،دار الفكر العرب, مصر.

6- مصطفى، احمد،(2001),مخرجات التدريب المهني و سوق العمل في الأقطار العربية، المركز العربي للتدريب المهني و اعداد المدربين، السعودية.

7- امين، عز الدين،(1964),المدخل ي شؤون العمل و علاقاته, مكتتبة القاهرة، مصر.

8- غياث، بوفلجة،(1992),التربية و التكوين في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر.

9- و اخرون، فصيل دليو،(2001),اشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة قسنطينة,الجزائر.

10-عزيز، ابراهيم مجدي،(2002),المنهج التربوي و تحديات العصر، عالم الكتب، مصر.

11-بوعشة، مجمد،(2000),ازمة التعليم العالي في الجزائر و العالم العربي، دار الجبل، لبنان.

الأطروحات:

1- -اقطي، رباب،(2009),التكوين الجامعي وعلاقته بكفاءة الإطار في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة. الجزائر.

2- -سلامي، دلال، و عزي، إيمان،(2013), تكوين الأستاذ الجامعي. الواقع والآفاق، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 3(ديسمبر) , جامعة الوادي، الجزائر.

المقالات:

1- -الحايس، عبد الوهاب جودة، (2014)، أنماط التكوين والتأهيل في مؤسسات التعليم الجامعي وفرص التشغيل,دراسات في تنمية المجتمع,العدد1,عمان,.

ملتقيات:

1-مصمودي, زين الدين (2004),بعض مشكلات المكونين في التعليم الجامعي، الملتقى الدولي حول إشكالية التكوين والتعليم في إفريقيا والعالم العربي، العدد الأول، سلسلة إصدارات مخبر إدارة وتنمية الموارد البشرية، جامعة سطيف، الجزائر .